أوراق السياســـات

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

الصورة لـ: **كورينا مولن / جدلية**

مقاومة الفساد خلال فترة حكم الباجي قايد السبسي

آمنة السماري

مقاومة الفساد خلال فترة حكم الباجي قايد السبسي

آمنة السماري
محامية وخبيرة في العدالة والعدالة الانتقالية في برنامج الأمم المتحدة في تونس

ديسمبر ٢٠١٤ -
يوليو ٢٠١٩

حـــــول معهـــــد الأصفـــــري فـــــي الجامعـة الأميركية فـــــي بيـــــــــروت

يسـعى معهـد الأصفـري للمجتمـع المدنـي والمواطنـة, وهـو مركـز أبحـاث للعلـوم الاجتماعيـة عـن المنطقـة العربيـة, إلـى تمتيـن الجسـور بيـن الأكاديمييـن والنشـطاء وصانعـي السياسـات وعمـوم المهتميـن لاستكشـاف كافـة الأشـكال التقليديـة أو المبتكـرة لدعـم عمليـات الديمقراطيـة التشـاركية, ومسـاءلة عمليـات صنـع السياسـات المحليـة, لتحفيـز جهـود المجتمـع المدنـي وتكريـس مبـادئ المواطنـة الفعّالـة فـي العالـم العربـي.

فـي هـذا الإطـار, يركّـز المعهـد علـى تنظيـم ورش وبرامـج عمـل تدريبيـة للشـباب والصحفييـن والنشـطاء إلـى جانـب قيامـه بمهـام البحـث الأكاديمـي وإنتـاج المعرفـة داخـل وخـارج الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت. كمـا يقـوم المعهـد بتنظيـم فـرق بحثيـة جماعيـة فـي مجـالات متعلّقـة بالمشـاركة السياسـية والمسـاءلة والحوكمـة الرشـيدة؛ إضافـة الـى إصـدار توصيـات لدعـم مشـاركة المواطنيـن والمواطنـات, وتعزيـز دور المجتمـع المدنـي فـي الوسـاطة والمـداولات والتنظيـم الذاتـي.

يعمـل المعهـد علـى دعـم الوعـي العـام بـدور المجتمـع المدنـي لرصـد وتحليـل أشـكال المبـادرات المدنيـة المختلفـة فـي مجـالات القانـون والحوكمـة والثقافـة وإدارة الصراعات في المنطقـة, ويحـاول نشـر أنماطًـا جديـدة لتثميـن هـذه المبـادرات عبـر عقـد الاجتماعـات الشـهرية والنـدوات والمحاضـرات وورش العمـل والمؤتمرات والنـدوات, فضـلًا عـن المدوّنـة الخاصـة بالمعهـد, بالإضافـة إلـى مطبوعـات المركـز.

ويُعـدّ معهـد الأصفـري شـريكًا فاعـلًا بالجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت, يشـارك فـي إثـراء التـزام الجامعـة بخدمـة وتثقيـف والتفاعـل مـع المجتمـع اللبنانـي. ويقـوم المعهـد حاليًـا بتطويـر اختصـاص ثانـوي عـن المجتمـع المدنـي والفعـل الجماعـي علـى مسـتوى التعليـم العالـي. وأخيـراً وليـس آخـراً, يقـوم المعهـد بتنميـة برامجـه البحثيـة الثـلاث: المجتمـع المدنـي والقانـون والحوكمـة؛ الثقافـة كمقاومـة؛ المجتمـع المدنـي فـي سـياقات النـزاع ومـا بعـد النـزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 حـــول معهـــد الأصفـــري فـــي الجامعة الأميركية فـــي بيـــــروت

8 المقدّمة

9 الرئيس الباجي قائد سبسي يدعم جملة من المبادرات الهامّة لمقاومة الفساد

17 تبييض الفساد وحماية الفاسدين

19 خاتمة

تفاصيل حول المشروع

المشروع:

بعيداً عن الاستثناء العربي

الحركات الإجتماعية متعدية القومية في العالم العربي

الجهة المانحة:

مؤسسة كارنغي في نيويورك

المقدمة

آمنة السماري [1]

تعتبر الإنتخابات التّشريعيّة والرئاسيّة في 2014 نقطة تحوّل للمشهد السّياسي التّونسي، فقد منحت هذه الإنتخابات حياة سياسيّة ثانية لأفراد النّظام السّابق وذلك بفوز حزب نداء تونس[2] بأكبر عدد للمقاعد داخل البرلمان وفوز الباجي قائد السبسي[3] برئاسة الجمهوريّة.

خلال فترة الحملات الانتخابية، لم يكن موضوع مكافحة الفساد مطروح من طرف الرّئيس الباجي قائد السبسي، فقد كان يرتكز على 4 نقاط وهي الأمن، والديبلوماسيّة الخارجيّة التونسيّة، والتّنمية الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعية، وهو ما يدلّ على أنّ مكافحة الفساد ليست من أولويّاته بل على العكس فقد عمل على تبييض الفساد من خلال تقديمه لمبادرات تشريعيّة.

وقد تميّزت فترة حكم الباجي قايد السّبسي بدعمه للحريات من خلال تبنيه للعديد من المبادرات كتبني مشروع قانون المساوات في الميراث[4] ودعمه لقانون يمنع تجريم استهلاك المواد المخدرة[5] لكن في المقابل تميزت نفس الفترة كذلك بغياب موقف واضح من مقاومة الفساد. فمن جهة اتّخذت كلّ من الحكومات المتعاقبة خلال فترة حكمه وتحت اشرافه العديد من المبادرات التي تدخل في إطار مقاومة الفساد (1)، ومن جهة أخرى قام بتقديم مبادرة تشريعية لتبييض الفساد ولمأسسة الإفلات من العقاب (2). بالرغم من هذا التذبذب تجاه مسألة مقاومة الفساد فقد كان للمجتمع المدني دور فاعلا في مقاومة الفساد.

[1] محامية وخبيرة في العدالة والعدالة الانتقالية في برنامج الأمم المتحدة في تونس

[2] يعتبر حزب حركة نداء تونس امتدادا للحركة الإصلاحيّة التونسيّة ويضمّ في صفوفه مسؤولين من النّظام السّابق لبن علي.

[3] الرّئيس الخامس في تاريخ الجمهوريّة التونسيّة وهو الرّئيس الذي انتخب لأوّل مرّة من طرف الشّعب بواسطة انتخابات نزيهة وشفّافة، يعتبر من الشخصيات التي لعبت دورا هاما في النظام السابق، فقد تقلّد العديد من المناصب في عهد الرّئيس بورقيبة وكذلك الرّئيس بن علي، تسلم الرئاسة في 31 ديسمبر 2014 وتوفي غي في 25 يوليو 2019.

[4] التقرير النهائي للجنة الحقوق والحريات، رئاسة الجمهورية التونسية،
https://www.carthage.tn/?q=ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%-D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9

[5] أكد الرئيس السبسي في حوار على قناة «نسمة» التونسية الخاصة الأحد أنه سيجمع المجلس الأعلى للأمن التونسي وسيطالبه بعدم تتبع الشباب مستقبلا من أجل استهلاك مادة «الزطلة» أي المخدرات إلى حين إيجاد حل جذري.
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA

الرئيس الباجي قائد سبسي يدعم جملة من المبادرات الهامّة لمقاومة الفساد

إنّ محاربة الفساد لم يكن على رأس القضايا التي تناولتها تونس خلال السّنوات الأولى من فترة حكم السبسي بالرّغم من إدراك الحكومات الانتقاليّة المتعاقبة لضرورة مواجهة الفساد الحاصل في الماضي عبر المرور بمسار العدالة الانتقاليّة من خلال إحداث هيئة الحقيقة والكرامة للبحث في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والفساد المالي.

فمثلا خلال الحكومة الأولى[6] لفترة حكم السبسي، لم يكن مقاومة الفساد من اهتماماتها[7]، فقد وقع اعتبارها بأنّها الحكومة الأكثر فشلا[8] في مكافحة الفساد ذلك وأنّ تونس سجّلت تراجعا في المؤشّر العالمي لمستوى الفساد من المرتبة 75 إلى 79 من مجموع 198 دولة[9] . أمّا بالنسبة للحكومة الثّانية والتي تعرف بحكومة الحبيب الصيد[10]، فقد سارت على نفس نسق سابقتها وذلك بإستبعاد مكافحة الفساد من ضمن أولويّاتها والتّركيز على البعد الأمني عبر تمكين الوحدات الأمنيّة والعسكريّة من المعدّات الملائمة لتدعيم قدراتها العمليّة.

قام الحبيب الصّيد باتّخاذ بعض المبادرات لمقاومة الفساد, إلاّ أنّها بقيت على المستوى النظري فلم تحقّق أيّ نتائج فعلية كالتصدي لحالات الفساد المتفشية في البلاد واحالتها على القضاء. من بين هذه المبادرات نجد إحداث وزارة الوظيفة العموميّة والحوكمة ومكافحة الفساد[11]والتي تمّ إحداثها خلال أوّل تعديل وزاري له سنة 2016 كإستجابة لمطالب الشعب إثر زيادة حالة الإحتقان[12] التي وصلت إليها البلاد جرّاء الفساد وسوء الإدارة. وكما يُشهد له بدوره في دعم هيئة مكافحة الفساد[13] التي كانت غير مفعّلة منذ إحداثها إلى سنة 2016. فقد قام الحبيب الصّيد بإعطاء الهيئة كامل صلاحيّاتها لمكافحة الفساد ومضاعفة ميزانيّتها وكذلك الاستجابة إلى العديد من مطالبها في ما يتعلّق بالدّعم

[6] في حكومة تصريف الأعمال خلال تسلّم الرئيس الباجي الحكم, ترأّسها مهدي جمعة والذي تمّ تكليفه من قبل الرّئيس المؤقّت المنصف المرزوقي بتاريخ 29 يناير 2014 وانتهت بتاريخ 06 فبراير 2015 بعد تولّي الحبيب الصّيد منصب رئيس الحكومة.

[7] أولويّات الحكومة التي أعلن عنها كانت معالجة الوضع الأمني وتنظيم الإنتخابات التشريعيّة والرئاسيّة الأولى بعد الثّورة.

[8] خلال المؤتمر الصّحفي لمنظّمة أنا يقظ بتاريخ 03 ديسمبر 2014, اعتبرت المنظّمة أنّ حكومة المهدي جمعة الأكثر فشلا في مكافحة الفساد بسبب غياب الآليّات القانونيّة والتقنيّة لذلك.

[9] تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2015,
https://www.transparency.org/en/cpi/2014/results/tun

[10] تولى منصب رئاسة الحكومة من 6 فبراير 2015 إلى 27 أغسطس 2016.

[11] تمّ إحداث هذه الوزارة لأوّل مرّة في تاريخ تونس سنة 1980 وتمّ إعادة إحداثها خلال فترة حكومة الحبيب الصّيد بموجب الأمر الحكومي عدد 271 لسنة 2016 بتاريخ 23 مارس 2016.

[12] بعد إقبال شابّ من ولاية القصرين (الشّمال الغربي) على الانتحار إثر استبعاده من قائمة المترشّحين للوظيفة العموميّة تفاقمت حالة الاحتقان والاحتجاجات والتي انتقلت إلى العديد من الولايات الأخرى.

[13] هي هيئة تمّ إحداثها بموجب المرسوم عدد 120 لسنة 2011 مؤرّخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلّق بمكافحة الفساد, وهي هيئة جاءت خلفا للجنة التقصّي حول الفساد والرّشوة.

اللّوجستي والموارد البشريّة[14] , الأمر الّذي جعلت الهيئة تكرّمه على ذلك[15] .

على الرغم من هذه المبادرات نجد وأن ظاهرة الفساد في تونس زادت أكثر فأكثر من ما كانت عليه قبل الثورة[16], فقد وضع مؤشّر مدركات الفساد لمنظّمة الشفافيّة الدّوليّة تونس في المرتبة 75 من أصل 178 بعد أن كانت تحتلّ المرتبة 59 خلال سنة 2010, الأمر الذي يؤكد فشل السياسة التونسية ضد الفساد. وهذا ما اقره رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 30 أغسطس 2016 بأنّ «بارونات الفساد اخترقوا الدولة وأجهزتها» وأنّ «تصدّر الفساد لقائمة التهديدات الموجّهة للدولة التونسية هو نتاج تراخي الدولة والحكومات المتعاقبة في معالجته والتصدّي له... بل أنه هنالك تسويفا كاملا من طرف السلطة التنفيذية للمساهمة في وضع خطة استراتيجية لمكافحة الفساد وإنجاحها, وأنّه من الضروري على الدولة إعلان الحرب على الفساد والمفسدين والتعبئة العامة ضدّ هذه الآفة».

تشكيل حكومة تهتم أساسا بمقاومة الفساد

أدّى تفشّي الفساد إلى مضاعفات اقتصاديّة هامّة وذلك بمرور تونس بأزمة اقتصاديّة حادّة جعلتها أكثر مديونيّة لصندوق النّقد الدّولي هذا إلى جانب غياب فرص الاستثمار الأجنبي والمحلّي. كما لتفشّي الفساد تأثير على سياسة الدّولة وذلك بفقدان الشّعب الثّقة بالحكومة خاصة مع تباطئ نسق المسائلة[17] هذا بالإضافة إلى تهديد الأمن من خلال تفاقم ظاهرة الرّشوة والفساد في المجالين الأمني والعسكري ممّا أدّى إلى حصول أزمة حقيقيّة ذات أبعاد سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة سببها فشل الحبيب الصّيد في إدارة الملفّ الاقتصادي وتتالي فضائح الفساد وتفاقم الاحتقان الاجتماعي.

أمام هذه الأزمة الحادّة التي تمرّ بها تونس وضعف فاعليّة الحكومة, اعتبر رئيس الجمهوريّة وأنّ من أولويّات هذه المرحلة هي إحداث حكومة وحدة وطنيّة يكون هدفها الأساسي محاربة الفساد. لقت هذه المبادرة مساندة من قبل المنظّمات الوطنيّة والأحزاب السياسيّة والتي وقع بلورتها في وثيقة

[14] الحبيب الصيد: مكافحة الفساد من الملفات الهامة التي ستؤكد عليها الحكومة الحالية عند تسليم مهامها للحكومة الجديدة, http://tunisiatv.tn/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%AA%D8%B3%D9-%84%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7/%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89

[15] الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تكرم الحبيب الصيد بتاريخ 18 أغسطس 2016, الموقع الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تكرم الحبيب الصيد, http://www.inlucc.tn/www.inlucc.tn/index.php?id=121&L=0&tx_ttnews%5Btt_news%5D=75&cHash=b10c0035c8ece9cca723949b1a4737fc

[16] في استطلاع للرّأي قامت به مؤسّسة كارنيغي للسّلام الدّولي, اعتبر 76% من التونسيّون وأنّ الفساد أصبح اليوم أكثر من عهد بن عل

[17] حسب تصريح رئيس الهيئة خلال المؤتمر الصحفي بتاريخ 29 أغسطس 2017, فإن القضاء التونسي لم يبت بعد, بسبب فساد «بعض القضاة», في عدة ملفات فساد, رغم إحالتها على القضاء «منذ سنوات».

سمّيت باتّفاق قرطاج والّتي وقّع عليها كامل الأطراف المشاركة[18] بتاريخ 13 يوليو 2016. تتلخّص أهمّ أهداف هذه الوثيقة في كسب الحرب على الإرهاب, مقاومة الفساد, تسريع نسق النموّ لتحقيق أهداف التنمية وإرساء مقوّمات الحوكمة الرّشيدة, غير أن البعض اعتبرها وأنّها مجرّد ورقة توافقيّة ركّزت على التّرضيّات أكثر من معالجة القضايا العاجلة.

اعتبرت الحكومة الجديدة وهي حكومة «يوسف الشّاهد» بحكومة ضدّ الفساد, وذلك من أجل القرارات التي اتّخذتها لمحاربة الفساد واعتباره عنوان مرحلة إدارة تونس. وكما اعتبر يوسف الشّاهد خلال جلسة[19] منح الثّقة لحكومته المحدثة بموجب وثيقةقرطاج وأنّ « الحرب على الفساد لن تكون خلال فترة فقط بل ستكون حربًا على الفاسدين دون انتقاءات وطويلة المدى وأمّا تونس أو الفساد» [20] .

قام رئيس الحكومة ببلورة استراتيجيّة لخوض الحرب على الفساد بالتّنسيق مع مختلف أجهزة الدّولة من ذلك تخصيص لقاء دوري بين رئيس الحكومة ووزيري العدل والداخليّة لمتابعة ملفّات الفساد التي أحيلت بمسالك مختلفة للتعجيل بالبتّ فيها, فمثلا تمّ إصدار بطاقات إيداع بالسّجن في حقّ 7 متّهمين بالتورّط في جرائم تهرّب ضريبي وجبائي واستغلال سلطة عموميّة في تكوين شركات وهميّة والحصول على قروض بنكيّة[21] . كما قام رئيس الحكومة بإيقاف عدد من رجال الأعمال المتورّطين في شبهات فساد.

كلّ هذه القرارات ساهمت في حصول رئيس الحكومة دعما هامّا من المنظّمات الوطنيّة والمجتمع المدني واتّحاد الشّغل وعدد هامّ من الأحزاب سواء كانت في الائتلاف أو في المعارضة. هذا وقد لقت التحرّكات ضدّ الفساد التي يقودها رئيس الحكومة تفاعلا من قبل الشّعب التّونسي الّذي خرج إلى الشّارع داعما لها [22].

كما لاقت هذه التحرّكات دعمًا كاملًا من رئيس الجمهوريّة الذي أكّد على ضرورة محاربة الفساد بصفة قطعيّة , وقد قامت رئاسة الجمهوريّة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة في كلّ الإجراءات المتّخذة لذلك[23]

وحسب نتائج استطلاع للرّأي قام به المعهد الجمهوري الدّولي عن وجود تأييد واسع النّطاق عن الحملة ضدّ الفساد بما يتيح فرصة هامّة لمعالجة المخاوف الرئيسيّة التي أدّت إلى إندلاع الثّورة في 14 يناير 2011.

[18]- اثنا عشر منظّمة وحزبا قاموا بتوقيع هذا الاتّفاق, تضمّنت هذه الوثيقة خطّة جاهزة لعمل حكومة الوحدة الوطنيّة.

[19] انعقدت جلسة عامة في دورة برلمانية استثنائية يوم الجمعة 26 أغسطس 2016 للنظر في منح الثقة لحكومة يوسف الشاهد.

[20] كلمة رئيس الحكومة المكلف يوسف الشاهد أمام مجلس نواب الشعب خلال جلسة منح الثقة لحكومته بتاريخ 26 أغسطس 2016, https://www.youtube.com/watch?v=erEkrSkhH1w

[21] اصدار بطاقات ايداع بالسجن في حق 7 متهمين في قضايا فساد منهم 3 رؤساء فروع بنكية, أنباء تونس, 3 أكتوبر 2016, http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2016/10/03/%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-7-%D9%85%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%8A%D9%86/

[22] أطلق ناشطون عبر وسائل التّواصل الاجتماعي حملة أطلق عليها # يوسف نظّف البلاد.

[23] بتاريخ 25 مايو 2017 استقبل رئيس الجمهوريّة رئيس الحكومة للتحدّث حول مسار الحرب على الفساد , وأكّد رئيس الجمهوريّة دعمه للحرب على الفساد وضرورة توفير كلّ الإمكانيّات القانونيّة .

نحو بناء ترسانة قانونيّة لمقاومة الفساد

تعتبر مقاومة الفساد من أهمّ أسباب اندلاع الثّورة في تونس ذلك لانعكاسات السلبيّة للفساد على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطن التّونسي. فمثل كلّ الأنظمة الاستبداديّة, نظام بن علي كان قائما على المركزيّة الفائقة ممّا أدّى تفاقم الفساد وسوء إدارة توزيع الثّروات. هذا إلى جانب غياب قوانين تساهم في مقاومة الفساد والحدّ من الإفلات من العقاب باستثناء بعض الفصول الجزائيّة المتعلّقة بالرشوة واستغلال موظّف لسلطاته.

وبعد ثورة 14 يناير 2011, عملت الدولة التونسية على بلورة ما جاء في الدستور للقطع مع الفساد والظّلم خاصّة خلال حكم الباجي قايد السبسي, فقد تمّ إصدار جملة من القوانين والقرارات التي تعتبر كأداة ثوريّة لمقاومة الفساد والتي تتمثّل في قانون يكرس الحق في النّفاذ إلى المعلومة (أ) وقانون يتعلق بالتّصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير مشروع (ب) والقانون متعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين (ت) وقانون 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد (ج):

أ) القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بالحقّ في النّفاذ إلى المعلومة:

تأكيدا على أهميّة الشفافيّة وسهولة النفاذ إلى المعلومة[24] تمّ دسترة هذا الحقّ في الدستور التّونسي من خلال الفصل 32 والذي يؤكّد على دور الدّولة في ضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة الذي يعتبر حجر زاوية لتكريس الشفافيّة والمساءلة. فالحقّ في النّفاذ إلى المعلومة يعني تمكين كلّ شخص طبيعي أو معنوي من الإطّلاع على نشاط الهياكل العموميّة للدّولة مثل الوزارات والمؤسّسات العموميّة.

وتعزيزا لهذا الحقّ تمّ المصادقة على القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والذي تتمثّل أهدافه في الحصول على المعلومة وتعزيز مبدأي الشفافيّة والمساءلة خاصّة فيما يتعلّق بالتصرّف في المرفق العام.

تمّ بموجب هذا القانون إحداث هيئة النّفاذ إلى المعلومة وهي هيئة عموميّة مستقلّة تمّ إحداثها كآليّة لضمان ممارسة الحقّ في النّفاذ إلى المعلومة. وتضطلع الهيئة بعدّة صلاحيّات أهمّها البتّ في الدّعاوى المرفوعة لديها في مجال النّفاذ إلى المعلومة وكما يمكنها القيام بالتحرّيات اللاّزمة على عين المكان ومباشرة جميع إجراءات التّحقيق.

رغم أهميّة هذا القانون النظريّة في مقاومة الفساد إلاّ أنّه على مستوى التّطبيق مازالت العديد من المؤسّسات العموميّة لا تتطبّقه بل لازالت تعمل بمناشير وقوانين تتناقض مع حقّ النّفاذ إلى المعلومة مبررة ذلك بتعارض القانون مع المصلحة العامّة وواجب التحفّظ[25] الأمر الّذي يقلّل من فرص

[24] هذا القانون ليس بالقانون الأوّل يعزّز الحقّ في النفاذ إلى المعلومة وإنّما وقع إصدار مرسوم عدد 41 لسنة 2014 المؤرّخ في 2011/05/26 المتعلّق بالنّفاذ إلى الوثائق الإداريّة للهياكل العموميّة.

[25] أصدر مركز يقظ لدعم وإرشاد ضحايا الفساد في تقريره سنة 2017 أنّ 22 وزارة إلى جانب رئاسة الحكومة لم تحترم قانون النّفاذ إلى المعلومة.

مقاومة الفساد خاصّة مع غياب المتابعة لمدى جاهزيّة الإدارة والهياكل المعنيّة هذا القانون على تطبيق أحكامه.

ب) القانون الأساسي عدد 46 لسنة 2018 المؤرّخ في 01 أغسطس 2018 والمتعلّق بالتّصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير مشروع وتضارب المصالح:

لقد تطرّق تقرير لجنة التقصّي حول الفساد والرّشوة إلى الثّراء الفاحش وغير مبرّر الّذي تحصّل عليه الوزراء والموظّفين السّامين خلال فترة حكم بن علي وذلك بموجب استعمال مركزهم ووظيفتهم الأمر الّذي أدّى إلى استفحال الفساد وتخريب لكلّ أجهزة الدولة. وإبّان الثّورة نادت منظّمات المجتمع المدني بضرورة سنّ قانون يلزم موظّفي الدّولة التّصريح على مكاسبهم قبل مباشرتهم وظيفتهم ولكن دون جدوى. خلال فترة حكم السّبسي، عمل هذا الأخير مع حكومتين خلال سنة 2016 على طرح قانون يلزم الموظّفين السّامين بالدّولة بالتّصريح على مكاسبهم وذلك في إطار الحرب على الفساد التي بدأت منذ سنة 2016.وتمّت المصادقة على القانون عدد 46 لسنة 2018 بتاريخ 01 أغسطس 2018 دعما للشفافيّة وترسيخ مبادئ النّزاهة والحياد ومكافحة الإثراء وحماية المال العام.

لم يكتف هذا القانون بوجوبيّة التّصريح من موظّفي الدّولة وإطاراتها المشتغلين بالقطاع العام[26] بممتلكاتهم فقط بل ألزمهم بالتّصريح بممتلكات أبنائهم وأزواجهم هذا إلى جانب مسيري الأحزاب والجمعيات من أجل التصدّي لحالات الإثراء غير المشروع. يقع التّصريح لدى الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد التي تجمع بين يديها قاعدة معطيات يمكّنها من التحرّك إذا اشتبهت في حالة فساد. وكما قامت الحكومة باتّخاذ كلّ القرارات اللاّزمة لتفعيل هذا القانون كالأمر الحكومي عدد 888 المؤرّخ في 2018/10/11 الّذي يحدّد نموذج التّصريح. إنّ عدم التّصريح عن المكاسب يعرّض الشّخص الممتنع إلى تبّعات قضائيّة, فقد قامت هيئة مكافحة الفساد بإحالة 183 ملف للقضاء. هذا إلى تعرّض القانون إلى جملة من العقوبات للأشخاص التي قدّمت تصاريح مغلوطة أو قامت بإخفاء حقيقة مكاسبهم أو مكاسب أزواجهم وأبنائهم.

خلال الفترة الأولى من دخول القانون حيز النّفاذ لم يقم إلاّ 1500 شخص بالتّصريح ما يؤكّد عزوف الأغلبيّة عن التّصريح بما جعل من هيئة مكافحة الفساد تطلق منصّة الكترونيّة للتّصريح وبالتّالي عدم إلزام الأشخاص التنقّل للهيئة على عين المكان والتّصريح كتابيًا.

ت) القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرّخ في 07 مارس 2017 المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين:

تميّزت الفترة الانتقاليّة عقب الثّورة بموجات كبيرة ضدّ الفساد وقيام البعض بالتبليغ عنه, إلاّ أنّه سرعان ما تقلّصت هذه المبادرات وذلك خوفا من العواقب[27] التي ستحصل لهم

[26] المشمولين بهذا القانون يقدّر عددهم كحدّ أدنى بـ 950 ألف شخص وكحدّ أقصى بـ 500 ألف شخص.
[27] بعض حالات الطّرد والتّهديد بالقتل.

جرّاء تبليغهم عن حالات الفساد , على الرغم من مصادقة تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2008. ولهذه الأسباب قامت رئاسة الجمهوريّة دعوة رئيس الحكومة إلى التحرّك نحو إيجاد إطار تشريعي لحماية المبلّغين عن الفساد والذي طالبت به منذ البداية العديد من منظمات المجتمع المدني، وفي هذا الإطار قام رئيس الحكومة السيّد يوسف الشّاهد بإيداع مشروع القانون بتاريخ 16 يونيو 2016 والتي ثمّنته منظّمات المجتمع المدني واعتبروه خطوة هامّة في إطار بناء منظومة قانونيّة لمكافحة الفساد وقد تمت المصادقة عليه في 07 مارس 2017. كما قام رئيس الحكومة بإصدار أمرين حكوميّين يهدفان إلى ضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز للهياكل العموميّة والخاصّة في مجال التوقّي من الفساد وتحديد مقاييس مكافأة ماليّة للمبلّغين عن الفساد بقيمة 5% من قيمة الأموال التي تتمّ استردادها. لكن تبقى أهميّة هذا القانون لا تتجاوز النّظري ذلك لغياب النّصوص التطبيقيّة المنظّمة لآليّات حماية المبلّغين صلب الإدارات.

ث) القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرّخ في 24 أغسطس 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد:

مسار مكافحة الفساد تميز بعدم وجود استراتيجية واضحة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتتبع الفاسدين وملاحقتهم قضائيا. تم إحداث القطب القضائي[28] الذي يتعهد بالبحث في قضايا الفساد المالي ومساءلة الفاسدين ومحاسبتهم من أجل الإسراع في البت فيها[29].. باشر القطب اعماله مباشرة دون أي نص قانوني يضبط اجراءاته الأمر الذي جعله يستقطب الكثير من الإنتقادات من رجال القانون الذين اعتبرو وان أثار إحداث هذا القطب يشكل خرقا في ذلك الوقت للقانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط العمومية و للدستور اليوم ذلك وان أي تعديل في التنظيم القضائي أو في الإجراءات أمام مختلف المحاكم لا يجوز إلا بقانون وهو الأمر الذي لم تتبعه وزارة العدل عند إحداثها للقطب بموجب قرار تنفيذي[30] وهو ما يعكس مدى جديّة تعامل الدولة مع ملفات الفساد المالي خاصة عندما قامت محكمة التعقيب في العديد من قضايا الفساد بالتصريح ببطلان إجراءات التتبع لانه وقع التحقيق فيها من طرف جهاز ليس له أساس قانوني سليم[31]. لكن حتي مع احداث هذا القطب, فأن نسق التتبعات القضائية المتعلقة بقضايا الفساد وبجرائم الاعتداء على المال العام بقي بطيئا او انعدم وذلك يفسر بغياب الإرادة السياسية لمواجهة ملفات الفساد.

وفي اطار الحرب ضد الفساد التي انطلقت منذ سنة 2016, أعدّت الحكومة مشروع القانون عدد 2016/57 المتعلق بالقطب

[28] انطلق العمل الفعلي بهذا القطب منذ غرة سبتمبر 2012 للتعهد بقضايا الفساد المالي والإداري وهو عبارة عن شبه محكمة وهو تابع للمحكمة الابتدائية بتونس ويضم عشرة قضاة تحقيق وخمسة أعضاء.

[29] أعتبر ممثل النيابة العمومية في لقاء صحفي سنة 2013 أن القطب هو جزء لا يتجزأ من المحكمة الابتدائية بتونس ملاحظا أن ضرورتي التخصص والتفرغ فرضتا أحداث نواة للبحث في القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري للنظر في القضايا المالية المعقدة والتي تتطلب من الباحث التحلّي بمهارات كافية للكشف عن مرتكبي هذه الجرائم.

[30] الأستاذ محمود داوود, «القطب القضائي المالي: هل هو هيكل خارج القانون»، مقال الكتروني، https://maitremahmoudyacoub.blogspot.com/2013/08/blog-post.html

[31] قرار محكمة التعقيب عدد 15621 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2014. (غير منشور): « وحيث دفع المعقب بعدم شرعية الهيكل القضائي الذي باشر التحقيق بطوره الأول وهو القطب القضائي المالي المحدث في 2013/2/19...وحيث أهملت دائرة القرار المطعون فيه هذا الدفع ولم تناقشه رغم أهميته إذ تعلق بالاختصاص الحكمي ويهم النظام العام لتعلقه بتصنيف المحاكم وتنظيمها واتجه الأخذ بهذا المطعن لجديته والنقض لأجله حتى يناقش من دائرة الاتهام قبل كل قرارات الإحالة للمحاكمة».

القضائي الاقتصادي والمالي يتضبط الاختصاص الحكمي والترابي للقطب القضائي الاقتصادي والمالي وبتاريخ 6 ديسمبر 2016 تمت المصادقة على القانون أساسي عدد 77 المحدث للقطب الذي يختص بالبحث والتتبع والتحقيق والحكم في الجرائم الإقتصادية والمالية المتشعبة و التي لها علاقة بالفساد المالي في عدد من المجالات وقد تمت إحالة العديد من رجال الأعمال عليه.

ج) القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرّخ في 24 أغسطس 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد

إنّ القطع مع الفساد هو من أهمّ الأهداف التي عملت عليها الحكومات بعد الثّورة وذلك من خلال إعداد لإطار قانوني ومؤسّساتي يحدّد الآليّات للتصدّي ومقاومته. ويعتبر إحداث هيئة مكافحة الفساد خطوة مهمّة لمأسسة مقاومة الفساد خاصّة وأنّ القانون الإطاري لها مكّنها من العديد من الصلاحيّات كالكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاصّ وتلقّي الشّكاوى والإشعارات حول حالات الفساد والتحقيق فيها, إلاّ أنّه منذ تاريخ إحداثها شهدت الهيئة حالة من الجمود[32] ذلك لغياب الموارد الماليّة والبشريّة[33] .

إثر التّعديل الوزاري سنة 2016 جراء الاحتجاجات المتواصلة للشعب ضدّ تفشّي الفساد وكإستجابة للمحتجين قام رئيس الحكومة الحبيب الصّيد بتفعيل الدّعم المادّي والبشري للهيئة. فقد عملت الهيئة على إعداد خطّة لدراسة الملفّات الموروثة من لجنة التقصّي عن الفساد والرّشوة ومتابعة الملفّات المحالة على القضاء التي لا تزال تعاني من التباطئ في المعالجة وغياب المحاكمات. كلّ هذه العوامل دفعت بالحكومة خلال سنة 2017 بتفعيل أحكام الفصلين 125 و130 من الدّستور التي تقتضي إحداث هيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد لتكون هيئة ذات صلاحيّات فعليّة بغاية تركيز منظومة ناجعة لمكافحة الفساد.

تقدّمت رئاسة الحكومة بمشروع قانون الهيئة الحوكمة المكافحة الرّشوة في سنة 2017 إلاّ أنّ هذا القانون لاقى الصدّ والنقد من منظّمات المجتمع المدني التي اعتبرت وأنّ القانون لا يكرّس استقلاليّة الهيئة عن السلطة التنفيذيّة بما فيه ضرب لمقتضيات الدّستور, كما اتّهمت بعض المنظّمات الحكومة بإزدواجيّة الخطاب في مقاومة الفساد من خلال إحداثها لهيئات لا يمكن أن تتحرّك بمعزل عن السّلطة التنفيذيّة.

في 24 أغسطس 2017 تمّ المصادقة على القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المتعلّق بإحداث هيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد الذي يعطي للهيئة العديد من الصلاحيّات الهامّة من أجل إرساء سياسات ونظم منع الفساد ومكافحة وكشف مواطنه[34] من خلال اقتراح الآليّات والتّدابير الضّامنة لمنع الفساد كإرساء منظومة

[32] لم تصدر أيّ تقرير سنوي بعنوان سنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015.
[33] ميزانية الهيئة لم تتجاوز 312 ألف دينار, يخصص ثلثها لكراء المقر ورواتب عدد موظفيها وأعوانها الذي لم يكن يتجاوز 11 موظفا وعاملا. كذلك نقص عدد الموظفين هو العنصر الثاني إذ أن الهيئة اشتغلت لمدة 4 سنوات بثلاث محققين فقط للنظر في أكثر من 10 ألاف ملف أحيل عليها منذ 2011.
[34] الفصل 5 من القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017.

رصد للحوكمة الرّشيدة والتقصّي في حالات الفساد وإحالتها على الجهات المعنيّة[35]. لكن يبقى هذا القانون لا يضمن استقلاليّة الهيئة ذلك أنّ الفصل 19 ينصّ على اضطلاع الهيئة لوظائف الضّابطة العدليّة طبق مجلّة الإجراءات وبالتّالي تعود بالنّظر إلى وزارة العدل وبالتّالي إلى السّلطة التنفيذيّة, هذا بالإضافة إلى إمكانيّة البرلمان إعفاء أيّ عضو. منذ 2017 إلى حدّ اليوم لم يقع إنتخاب أعضاء الهيئة من طرف البرلمان لعدم وجود توافق حول المترشّحين[36] الأمر الّذي يدفعنا التّساؤل حول ما إذا كانت مقاومة الفساد حقّا هي من أولويّات السّلطة التنفيذيّة للدّولة التونسيّة.

[35] الفصل 16 من القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017.

[36] بتاريخ 04 يوليو 2019, لم يتمكّن أيّ مترشّح لهيئة الحوكمة ومكافحة الفساد من الفوز بمقعد في تركيبة الهيئة لعدم حصولهم على العدد اللاّزم من الأصوات وهي 145 صوتا.

تبييض الفساد وحماية الفاسدين

تميزت فترة حكم الباجي قايد السبسي بازدواجية الخطاب في مكافحة الفساد فمن جهة التزم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحته ومن جهة أخرى اقرّ مبادرات تبيّض الفساد وترسخ الإفلات من العقاب. لعل أبرز هذه المبادرات هي مشروع قانون المصالحة الاقتصادية. كما تميزت هذه الفترة بتداعي دعم مسار العدالة الانتقاليّة والمضي نحو تحويل وجهة المسار من مصالحة وطنية شاملة بين مؤسّسات الدولة والشعب إلى صلح بين الدولة مع الضالعين في الفساد والتهريب الجبائي دون محاسبة ومسائلة وذلك تحت غطاء التصدّي إلى التدهور الاقتصادي الّذي تعيشه البلاد .ففي أغسطس 2015, تقدمت رئاسة الجمهورية بمبادرة تشريعية تتمثل في مشروع قانون المصالحة الاقتصاديّة بموجبه يقع تمكين كل الضالعين في جرائم الفساد وكل من ساهم في ارتكابها من مواطنين عموميين وأشباههم من عفو مجاني دون المرور عبر المسائلة. يهدف هذا المشروع إلى تنقيح قانون العدالة الانتقاليّة وذلك من خلال إيقاف كلّ التتبعات القضائيّة وإسقاط العقوبات في حقّ الموظفين العموميين وأشباه الموظفين كالوزارات والقضاة والولاة في الجرائم المتعلّقة بالفساد المالي. فمن أجل الحصول على هذا «العفو»، فإن كلّ شخص معني يقوم بتقديم مطلب صلح أمام لجنة مكونة من ممثلين عن السلطة التنفيذية مقابل ارجاعه للأموال الّتي اكتسبها بصفة غير مشروعة بالإضافة إلى نسبة معينة عن كل سنة استنفع بهذه الأموال دون كشفه عن الحقيقة ولا اعتذاره عن ما اقترفه وهو أمر يتعارض بصفة صريحة مع روح العدالة الإنتقالية.

وفي إطار استشاري، أكدت اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية عبر القانون (لجنة البندقية) في قرارها الصادر في 28 أكتوبر 2015 حول الجوانب المؤسساتية في مشروع قانون المصالحة الاقتصادية أنه يمكن بعث جهاز أو آلية اخرى للعدالة الانتقالية تنظر في جرائم الفساد المالي بشرط الانسجام مع أهداف المسار وخاصة الكشف عن الحقيقة والمساءلة والمحاسبة وإصلاح المؤسسات. وكما اعتبرت لجنة البندقية أن لجنة المصالحة المحدثة بموجب هذا المشروع لا تقدم ضمانات استقلالية كافية تسمح بتأكيد وأنّ إجراءات العدالة الانتقالية التي ستنظر فيها «معادلة» لتلك التي ستنظر فيها هيئة الحقيقة والكرامة خاصة وأن تركيبتها لا توفر ضمانات استقلالية عن الدولة[37].

تلقى هذا المشروع الصد من منظمات المجتمع المدني التي قامت بتنظيم العديد من اللقائات والتظاهرات للتنديد بهذه المبادرة فمثلا قام الائتلاف المدني ضد مشروع قانون المصالحة بتنظيم ندوة صحفيّة في 15 يوليو 2016 تحت شعار « ما يتعداش

[37] قرار اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية عبر القانون (لجنة البندقية) حول الجوانب المؤسساتية في مشروع قانون المصالحة الاقتصادية, (باللغة الفرنسية) فقرة 40, ص 8,
https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2015)032-f

« (لـن يمـرّ) للوقـوف علـى سـلبيات وتهديـدات مشـروع القانـون للعدالـة الانتقاليـة وضـرورة التحـرك لاسـتبعاده وقـد كللـت هـذه التحـركات بالنجـاح وتـم سـحب المشـروع مؤقتـا.

فـي 23 أبريـل 2017 أصـرت رئاسـة الجمهوريـة علـى تمريـر هـذا المشـروع مـن خـلال أدخـال بعد التغيـرات والتـي توحـي بالتزامهـا بتعليقـات لجنـة البندقيـة مـن خـلال طرحـه للنقـاش أمـام لجنـة التشـريع العـامّ، إلا أنهـا فـي الحقيقـة هـي مجـرد ذر الرمـاد علـى الأعيـن ذلـك وأن الهـدف الأساسـي مـن هـذا القانـون لـم يقـع اسـتبعاده ألا وهـو ترسـيخ ظاهـرة الإفـلات مـن العقـاب فـي قضايـا الفسـاد. فتحرّكـت مـرّة أخـرى المنظمـات المناصـرة للعدالـة الانتقاليّـة للتصـدّي لهـذا المشـروع فقامـت حركـة « مانيـش مسـامح» بدعـوة المواطنيـن إلـى الإمضـاء علـى عريضـة ضـدّ قانـون المصالحـة والّتـي اعتبرتـه تكريسـا لسياسـة الإفـلات مـن العقـاب وذلـك للمطالبـة بالسـحب الفـوري للمشـروع والتسـريع بتفعيـل منظومـة العدالـة الانتقاليـة مـن أجـل تفكيـك منظومـة الفسـاد ومحاسـبة المسـؤولين عنهـا. علـى الرغـم مـن تعمّـق الصـراع بيـن أولئـك الذيـن يدعمـون عمليـة البحـث عـن الحقيقـة المحاسـبة وأولئـك الذيـن يدعـون إلـى قلـب الصفحـة عـن طريـق المصالحـة تـم اعتمـاد مشـروع القانـون فـي صيغـة مخففـة فـي شـكل قانـون يتعلـق بالمصالحـة الإداريـة38 وهـو قانـون «يشـجع الفاسـدين وأصحـاب النفـوذ ويقـوض فـي نفـس الوقـت القوانيـن والمؤسسـات التـي وضعـت منـذ سـقوط النظـام السـابق مـن أجـل محاربـة الفسـاد المستشـري»[39].

[38] قانون عدد 62-2017 المتعلق بالمصالحة الإدارية, مؤرخ في 24 أكتوبر 2017, الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 85 مؤرخ في 24 أكتوبر 2017.

[39] السيد «دافيد تولبرت» رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية في بلاغ اعلامي للمركز إثر المصادقة على قانون المصالحة الإدارية مؤرخ في 2017/09/19.

خاتمة

مقاومة الفساد خلال فترة حكم السبسي لم تكن من الأولويات بل كانت مجرد واجهة لاستقطاب الداعمين لحكمه والناخبين. فعلى الرغم من قيامه, خلال القترة الأولى لحكمه, بالعديد من المبادرات لمقاومة الفساد إلا أنها لم تكن ذي فاعلية الأمر الذي أدى إلى حالة احتقان سياسي ضد حكمه انتهت بإمضاء وثيقة قرطاج1 ووثيقة قرطاج 2 وكانت مقاومة الفساد أهم نقاطهما.

بالإضافة لازدواجية خطاب حكم الباجي قائد سبسي في التعامل مع الفساد, فقد اتسمت المنظومة القانونية والمؤسساتية بمحدودية فاعليتها في التصدي للفساد, وهو ما يؤكد وانّ مقاومة الفساد يبقى رهين التوافقات السياسية وارادتها بل غالبا ما يقع استعمالها كأداة انتخابية او لتصفية الخصوم السياسية من ذلك قيام رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد بعد وفاة السبسي[40] بإيقاف منافسيه المترشحين للإنتخابات الرئاسية بتهمة الفساد.

أمام الأزمات الاقتصادية والإجتماعية التي مرت بها تونس من الثورة جعلت من مكافحة الفساد لا يتصدر انتظارات الشعب التونسي ولعل أبرز مثال لذلك هو وصول رجل اعمال متهم بعديد قضايا الفساد[41] للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية المبكرة ونجاح حزبه في الحصول على المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية المجراة في أكتوبر 2019[42]. وبذلك تكون مهمة محاربة الفساد تحت ظل المشهد السياسي الجديد بالشبه مستحيلة خاصة مع تفاقم الفساد أكثر.

[40] في 25 يوليو 2019.

[41] المرشح هو نبيل القروي وقد تم إيقافه خلال الحملة الانتخابية لاتهامه بغسيل الأموال واستغلال التسهيلات التي خولتها له خصائص وظيفته ونشاطه المهني واعتاد القيام بذلك وتعمد إعداد حسابات ووثائق محاسبية مغلوطة قصد التنقيص من الأداء.

[42] فاز الحزب بـ 38 مقعدا من جملة 217 مقعد.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org